



بلاغ مشترك حول إعادة ربط العلاقات بين المغرب والجزائر

اجرى كل من السيد احمد رضا كديرة وزير الشؤون الخارجية للمملكة المغربية والسيد عبد العزيز بوتفليقة وزير الشؤون الخارجية للجمهورية الجزائرية عدة محادثات في كل من القاهرة خلال مؤتمر القمة العربي وفي باريس ثم في لأكوس بنجيريا.

وان الحكومة المغربية والحكومة الجزائرية لتعربان عن ارتياحهما لإزاء العمل الذي قامت به حتى الان لجنة التحكيم المختلطة في باماكو. وتؤكدان ثقتهم الكاملة في هذه اللجنة لمتابعة دراسة الملفين اللذين عرضا عليها. كما تهنئ الحكومتان نفسيهما على اتفاق وقف اطلاق النار الذي تم التوصل اليه بين الطرفين وتلتزمان باحترام جميع الشروط المنصوص عليها بكل دقة.

وتعلن الحكومتان عن عزمهما الاكيد على اتخاذ جميع الاجراءات سواء السياسية منها او الادارية او العسكرية التي من شأنها ان تساعد على إعادة العلاقات بين المغرب والجزائر الى حالتها الطبيعية في اقرب الاجال وعلى أحسن الوجوه، بما في ذلك اعطاء مواطني كل بلد المقيمين في البلد الثاني حقوقهم التي يحتمل ان تكون قد تأثرت من جراء الوضعية السابقة.

وطبقا للقرارات الموافقة عليها في كل من باماكو واديس ابابا والقاهرة فان الطرفين سيوقفان حملتهما الدعائية ويتجنبان كل عمل من شأنه أن يسيء الى العلاقات بين البلدين الشقيقين.

وتؤكد الحكومتان عزمهما المشترك على تطبيق الآوفاق والمعاهدات المبرمة بين البلدين ولاجل تطبيق القرارات السالفة الذكر في اقرب الاجال، ومن اجل العمل لتصفية الجزء المتخلف من الخلاف المغربي الجزائري والذي لم يعرض بعد على لجنة التحكيم المنشقة عن منظمة الوحدة الافريقية فان الحكومتين قررتا ان تعهدا بالقضايا التي ما تزال معلقة بين البلدين الى اللجنة الفنية المختلطة التي تألفت يوم 5 اكتوبر 1963 بوجدة.

وستجتمع هذه اللجنة المختلطة التي يرأسها كل من سفير الجزائر بالرباط والسفير المغربي بالجزائر يوم 25 مايو الجاري 1964 قصد تحديد الترتيبات العملية لادخال الآوفاق المبرمة بين الحكومتين في حيز التنفيذ.

الاثنين 28 ذي الحجة 1383 — 11 مايو 1964